

# مستقبل عملات الاحتياطي

بنجامين كوهين  
Benjamin J. Cohen

أي منهما مسيطرا. وأسلم بأن الأعوام القادمة سوف تشهد ظهور شيء مماثل، مع وجود عدة عملات في حالة تنافس، ولا تحتل أي منها مكان الصدارة بصورة واضحة كما كان الحال خلال الماضي القريب. ويمكن أن تنشأ آثار اقتصادية وسياسية كبيرة من جراء نظام عملات أكثر تشتتا.

## عندما يتقاطع الاقتصاد مع السياسة

في غياب عملة عالمية تساندها حكومة عالمية فعالة، لا بد للتجارة والاستثمار الخارجي من أن يعتمدا على عملات دولية مقبولة لكي تلعب أدوارا دولية.

هناك إذن انفصال بين الولايات القانونية التي تشكل مصدر العملات الدولية ومجالات الأسواق التي تعمل بها، الأمر الذي يدخل بعدا سياسيا غالبا ما يغفل في التحليلات الاقتصادية البحثية.

إن الإطار التقليدي لدراسة العملات الدولية يفرق بين الوظائف المعيارية الثلاث للنقود—كواسطة للتبادل، ووحدة للحساب، ومخزن للقيمة—على مستويين من التحليل: السوق الخاصة، والسياسة الحكومية. ففي الأسواق، تلعب العملة الدولية دورا في تداول النقد الأجنبي، وإعداد فواتير حسابات التجارة، والاستثمارات المالية—وبالنسبة للحكومات، تتمثل وظائف العملة الدولية في كونها أداة تثبيت لأسعار الصرف وعملة للاحتياطي. وعلى مستوى السوق، تغلب الاعتبارات الاقتصادية بصورة نظمية في تحديد الخيارات المفضلة. وعلى مستوى الحكومات، لا مفر من عنصر السياسة الإضافي.

وتدلف السياسة إلى الساحة لأن العملة الدولية تمنح مزايا فريدة للدولة التي تصدرها—مزايا سياسية وكذلك اقتصادية. ويميل الاقتصاديون بالطبيعة إلى التركيز على المزايا الاقتصادية التي يتضمنها هذا الوضع—مثل الرسوم على سك العملة الدولية—أي مكسب الموارد الحقيقية الناجمة عن حيازة عملة دولة ما والاحتفاظ بها في الخارج. وتشمل المزايا الاقتصادية أيضا زيادة مرونة السياسة الاقتصادية الكلية التي تتحقق بفضل القدرة على تمويل العجوزات لعملة الدولة ذاتها—وهو الأمر الذي كان يدور بخلد شارل ديغول في ستينيات القرن الماضي. عندما كان يشتكي من «الميزة الباهظة» التي تحصدها أمريكا، إلا أن هناك مزايا سياسية أيضا. ذلك أن حكومة بلد العملة الدولية يتوافر لها مجال أفسح للقيام بمبادرات دبلوماسية أو عسكرية خارج

أزمة الاقتصاد العالمي مجددا مسألة  
أثارت مستقبل عملات الاحتياطي. وقد احتفظ

الدولار الأمريكي بسيادته المطلقة طوال ما يقرب من قرن كامل. إلا أن الثقة في البنكنوت الأخضر تراجعت في العقود الأخيرة بسبب استمرار العجز في الحساب الجاري الأمريكي، وتنامي العجز الخارجي للولايات المتحدة. وهناك تنبؤات متزايدة من جانب المراقبين تشير إلى نهاية السيطرة التي تمتع بها الدولار. وبالنسبة للكثيرين بدأ مصير الدولار محتوما عقب انهيار سوق الإسكان الأمريكي في منتصف ٢٠٠٧، الذي أطلق العنان لأكبر انقلاب فجائي في الأسواق المالية في الولايات المتحدة منذ الكساد العظيم. وكما ثبت، فقد تبين أن الأزمة أبت إلا أن تكون فتاكة بالنسبة للدولار. ولم تكف حتى متاعب القطاع المالي في الولايات المتحدة، التي تطلبت تدخلات حكومية ضخمة، لقلب التفضيلات بصورة حاسمة. وبدلا من ذلك، ومما يدعو إلى السخرية، فإن الأزمة عززت بصورة مؤقتة المركز العالمي للأوراق المالية الخضراء الظهر، حيث هرب المستثمرون إلى الدولار طلبا للأمان. ففي أواخر العام الماضي، اشتدت حدة الطلب على أذون الخزانة الأمريكية لدرجة أن العوائد انخفضت إلى الصفر أو أقل. ورغم ذلك، مازال مستقبل الدولار محل جدل حار (دراسة Helleiner and Kirshner, 2009). وهناك اعتقاد واسع النطاق بأن الدولار لا بد أن يستأنف انهياره على المدى الأبعد، مما يضع نهاية قاطعة لعهد كان فيه العملة المسيطرة.

لكن ذلك يثير سؤالا حاسما: ما الذي سيحل محل الدولار؟ يقول البعض إنه اليورو، ويقول آخرون أنه ربما الين الياباني أو الريمينبي الصيني. ويطالب البعض بعملة عالمية جديدة للاحتياطي، يمكن أن تقوم على حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، وهي أصل من أصول الاحتياطي. بيد أن جميع هذه البدائل المرشحة لا تخلو من العيوب. والحقيقة أنه لا يوجد بديل واضح للدولار يمكن في الأفق، يترصد لكي يحتل مكان الصدارة. وترجمة لملاحظة ونستون تشرشل الشهيرة عن الديمقراطية، ربما تبين أن الدولار هو الخيار الأسوأ—ماعدا جميع الخيارات الأخرى.

إن النتيجة الأكثر احتمالا مؤهلة لأن تكون هي الأكثر غموضا—وهي أقرب إلى أن تكون أشبه بالفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، عندما أخذ الجنيه الإسترليني في التدهور، وطفق الدولار يصعد، ولكن لم يكن

احتفظ الدولار  
الأمريكي بسيادته  
المطلقة طوال  
ما يقرب من قرن  
كامل، فهل وُت هذه  
الأيام؟



## المتسابق الثاني

انظر اليورو مثلا، الذي يعتبر على نطاق واسع المنافس الطبيعي الأكبر للدولار. لقد بدأ اليورو حياته منذ عقد مضى بكثير من الخصائص الضرورية للقبول الدولي. بما في ذلك قاعدة اقتصادية كبيرة، واستقرار سياسي، ومعدل للتضخم منخفض يحسد عليه؛ كل ذلك تدعمه سلطة نقدية مشتركة، هي البنك المركزي الأوروبي، الذي يلتزم تماما بالحفاظ على الثقة في قيمة العملة مستقبلا. وأوروبا هي الند للولايات المتحدة في الإنتاج والتجارة. ويتساءل الكثيرون لم لا تكون أوروبا نداءً لأمريكا في مسائل العملة أيضا؟

لكن هذا السؤال يُغفل أن اليورو، رغم كل ما يميزه من مواطن قوة، تعوقه أيضا عدة عيوب جسيمة. ومن بين هذه العيوب أن السياسة النقدية وسياسة المالية العامة في منطقة اليورو يشوبها في الأساس تحيز قوي مناهض للنمو، مما يفاقم تأثير العوامل الأخرى التي تميل إلى إضعاف الناتج الممكن للاقتصاد الأوروبي. (مثال ذلك شيخوخة السكان، وجمود أسواق العمل، وصرامة القواعد التنظيمية الحكومية). ويصعب أن نتوقع من اقتصاد أوروبي متباطئ النشاط أن يجعل من اليورو عملة جذابة للتجارة أو الاستثمار. كما أن جوانب الغموض في هيكل حوكمة منطقة اليورو قميئة حتما بأن تعطي الدخلاء فرصة للترتيب ومراجعة مواقفهم. فالجميع يعرفون أن اليورو بنيان مصطنع، جاء نتاجا معقدا لمعاهدة دولية، لا يمكن أن تصلح إلا بقدر صلاحية الاتفاقية المتعددة الأطراف التي تكمن خلفها.

ومن ثم، لا غرابة إذن في أن يكون التقبل الدولي لليورو ضعيفا نسبيا. ففي نشاط الأسواق الخاصة، وفي سياق التوافق مع إلغاء المعاملات البنينية في منطقة اليورو، لم يستطع اليورو أن يحقق أكثر من الاحتفاظ بنصيبه مقارنة بأعضاء عدة عملات «موروثة» سابقة عليه. ونظرا لأن المارك الألماني القديم كان قد تبوأ المرتبة الثانية على الساحة العالمية، فإن تحقيق اليورو مرتبة أدنى من ذلك كانت ستشكل صدمة حقيقية. وبعد بداية سريعة استخدم السوق لليورو على نطاق واسع من خلال نصف العقد المنصرم. وعلاوة على ذلك، كان نمو

حدودها، وهو أحد مظاهر ما يسميه علماء السياسة القوة «الصلبة». ويكتب البلد المصدر لهذه العملة نفوذا جغرافيا سياسيا. ولا يمكننا أن نغفل تعزيز الهيبة والمكانة التي ترتبط بالعملة الدولية- وهو ما يسميه علماء السياسة القوة «الناعمة». ومثلما كتب روبرت ماندل الحائز على جائزة نوبل (1993) ذات مرة فإن «القوى العظمى لديها عملات عظمى».

وبالطبع قد يتعرض البلد المصدر للعملة لمثالب خاصة بمجرد أن يتراكم عرض مفرط كبير من عملته في أيدٍ أجنبية. فقد يضطره ذلك إلى رفع أسعار الفائدة من أجل الحفاظ على قيمة العملة في أسواق العملات الأجنبية. وفي نهاية المطاف، قد يتعرض استقلال السياسات لضرب بالغ بسبب الحاجة إلى تفضي الهروب إلى أصول أخرى. وكما تدلل محنة بريطانيا الطويلة عقب الحرب العالمية الثانية، فإن الدفاع عن عملة عظمى - تعرضت مرة لانهايار - قد يكون باهظ التكلفة حقا. وقد يتطلب الأمر تضحيات وتنازلات كبيرة في الداخل والخارج على السواء.

وكل هذه المسائل موضع خلاف عندما تختار الحكومات العملة التي تستخدمها كعملة احتياط. كما تلعب تفضيلات القوى الفاعلة في السوق، التي تعتمد أساسا على الحسابات الاقتصادية، دورا، فما من حكومة سوف تختار عملة لا تستخدمها القطاع الخاص بالفعل على نطاق واسع. ولدى رجال البنوك المركزية حساسية واضحة تجاه قضايا السيولة، وملاءمة الصرف الأجنبي والمعدلات النسبية للعائد. إلا أنه عندما يتم الاختيار من مجمع صغير من بدائل مفضلة على مستوى السوق، فمن المؤكد أن تتدخل العوامل السياسية أيضا. وتشمل الاعتبارات الرئيسية كلا من نوعية الحوكمة في اقتصاد العملة الوطني، وطبيعة العلاقات بين الدول. فهل الدولة المصدرة للعملة قادرة على ضمان الاستقرار السياسي في الداخل؟ هل تستطيع أن تستعرض القوة في الخارج؟ هل تتمتع بروابط قوية بينها وبين الحكومات الأخرى - ربما كانت رابطة تقليدية بين الراعي والرعية أو تحالف عسكري رسمي؟ إن مستقبل عملات الاحتياط ما هو إلا مسألة اقتصاد سياسي، وليس اقتصادا فقط.

## الجواد المغمور

اتجه الجدل أخيرا نحو إمكانية إيجاد عملة جديدة للاحتياطي العالمي، يرجح أن تركز على حقوق السحب الخاصة القائمة بالفعل. وقد أقرت لجنة تابعة للأمم المتحدة برئاسة جوزيف ستيفليستس كبير الخبراء الاقتصاديين السابق بالبنك الدولي، على وجه الخصوص تحت تأثير ملاحظات أربابها مسؤولون صينيون وروس. ويرى البعض بداية لهذا الاتجاه في السندات الجديدة المقرر إصدارها من صندوق النقد الدولي، التي تهدف الصين وروسيا إلى استخدامها من أجل تنويع جانب من احتياطياتها بعيدا عن الدولار. لكن العقبات هنا أيضا مثبطة للزمرة. فحتى مع المخصص الجديد من حقوق السحب الخاصة وقدره ٢٥٠ مليار دولار، والذي نفذه صندوق النقد الدولي لتو، سيبلغ إجمالي حقوق السحب الخاصة الموجودة حاليا أقل من ٥٪ من الاحتياطيات العالمية. فهل يمكن طرح ما يكفي لإحداث فرق له شأن؟ هل يمكن توفير العرض بطريقة أكثر مرونة؟ والأمر الأكثر حسما هو من يملك السلطة لإدارته؟ فبدون حكومة فعالة تساندها، فإن أية عملة احتياط عالمية من أي نوع سواء استندت إلى حقوق السحب الخاصة أو أي اختراع مستحدث من جديد- سوف يصب عليه بلوغ حتى مستوى الحد الأدنى من المصادقية، وسوف تبدو جوانب الغموض في هيكل حوكمة منطقة اليورو تافهة بالمقارنة.

الحقيقة أنه لا شيء يصور على نحو أفضل الجوانب السياسية المتأصلة في اختيار عملات الاحتياط وتشعر كبرى الدول الحائزة للدولار مثل الصين وروسيا بالإحباط بسبب عدم وجود بدائل مقبولة للدولار، وخشيتها مما يمكن أن يحدث لقيمة ما تكتنزه لو حدث تهافت على سحب العملة الأمريكية. ولكن الأقرب إلى لب الموضوع أن كليهما قوتان طامحتان لا تخفيان نفورهما مما يسميانه «الهيمنة» العالمية لواشنطن. وكل منهما واعي تماما للدور الذي يلعبه الدولار في ضمان الامتيازات الجغرافية-السياسية الأمريكية. ومن ثم، فإن مطالبتهما ببديل للبنكوت الأخرى تنطوي على حملة ضمنية لا تخطئها العين لتقليل أجنحة النسر الأمريكي. وتكتسب هذه الفكرة قيمة رمزية باعتبارها تهديدا لقوة الولايات المتحدة الخشنة والناعمة. أما مدى معقوليتها في الواقع العملي فهي مسألة ثانوية تماما.

## نظام مشتت

وخلاصة القول أنه وإن كان مستقبل الدولار لا يبدو مشرقا كما كان يوما من الأيام، فإن الأفق المتاحة بالنسبة لمنافسيه الرئيسيين تبدو أفضل قليلا. ويمكن أن تتوقع بعض الابتعاد عن الدولار مع تحول مركز الجاذبية في الاقتصاد العالمي نحو الصين، والهند، وغيرهما من الأسواق الصاعدة، التي تمثل الآن النصيب الأكبر من الاحتياطيات العالمية. وليس هناك كثير من هذه البلدان قريبة من الولايات المتحدة مثل حلفاء أمريكا التقليديين في أوروبا واليابان، لكن لا ريب أن نطاق أي ابتعاد عن الدولار سوف يكون محمدا بغياب بديل جذاب بشكل واضح.

وهكذا يبدو وشيكا نظام لل عملات أكثر تشتتا، يتم منافسة كبيرة، ولا تغلب عليه عملة معينة بصورة واضحة. وقد تكون الآثار الاقتصادية والسياسية كبيرة، رغم وسائل امتصاص الصدمات التي توفرها أسعار الصرف العائمة. إذ لا يمكن للتحركات في قيمة العملة أن تعوض دائما جوانب التناظر في مسلك السياسات، وقد تصبح هي ذاتها مصدرا للضغط لو تلاعبت بها الحكومات، أو ضخمها مسلك سوق المضاربات. وبدون شكل من أشكال القيادة لضمان درجة دنيا من التوافق بين السياسات الوطنية، سوف تظل العلاقات النقدية العالمية معرضة لخطر دائم من عدم الاستقرار أو ما أسوأ منه.

ولا ريب أن نظاما أكثر تجزؤا لن يكون بالضرورة شيئا سيئا بل إنه في

الاستخدام غير متكافئ عبر القطاعات- إذ بلغ أقصاه في إصدار سندات الديون، لكنه كان ملحوظا بالكاد في مجالات مثل تداول الصرف الأجنبي. وكما تركز النشاط في الاقتصادات ذات الروابط الجغرافية و/ أو المؤسسية الوثيقة بمنطقة اليورو- التي تعتبر الظهير الطبيعي لليورو في أوروبا، ومنطقة المتوسط- وأجزاء من إفريقيا.

ومع ذلك، لا يزال الكثيرون يتنبؤون بمستقبل مشرق لليورو على مستوى الحكومات، كعملة احتياط. ورغم أن نقود أوروبا لا تمثل أكبر من ربع الاحتياطيات العالمية، بالمقاومة مع حصة الدولار التي تقارب الثلثين، إلا أن اليورو قد يتفوق رغم ذلك على الدولار خلال بضعة أعوام فحسب، قد تصل إلى ١٠ سنوات، وفقا لتنبؤ اقتصادي قياسي أذيع على نطاق واسع (دراسة Chinn and Frankel, ٢٠٠٨). لكن هل هذا واقعي؟ إن دراسة إحصائية تسلط الضوء على عدد لا يزيد على ثلاثة من المتغيرات العرضية، كلها ذات صبغة اقتصادية تعتبر بالكاد قاطعة. أين هي الاعتبارات الدبلوماسية والعسكرية القمينة بأن تلعب دورا رئيسا في تشكيل خيارات الحكومات؟ إن إغفال الجانب السياسي في هذا السياق يشبه محاولة تقديم عرض لمسرحية دون وجود الأمير.

فاليابان، مثلا، اعتمدت طويلا على مظلة أمنية رسمية وفرتها الولايات المتحدة لحمايتها من التهديدات الخارجية، ويمكن أن يقال نفس الشيء، وإن كان بشكل أقل رسمية، عن كبرى دول الخليج المصدرة للنفط أيضا. فهل يمكننا حقيقة أن نتصور أن تقدم أي من هذه الدول، وكلها من الدول التي تحوز أرصدة ضخمة جدا من الدولارات، على تعريض روابطها الراسخة مع واشنطن للخطر عوضا من أجل بضع نقاط أساس من العائد على احتياطياتها؟ ومنطقة اليورو، كما نعلم، تتألف من ثلثة من الدول ذات السيادة لها مصالح لا تتلاقى في التطبيق إلا بصورة جزئية فقط. ومن ضروب الخيال الاعتقاد بأن تحل أوروبا محل الولايات المتحدة بصورة فعالة في نفوذها السياسي والعسكري في الشرق الأوسط أو فيما وراءه. ولا ريب أن للسنياريوهات القائمة على نماذج اقتصادية قياسية شحيحة استخداماتها، إلا أنه من شبه المؤكد أنها ناقصة ومضللة، إن لم تكن خاطئة تماما.

## الخاسرون واحتمالات أخرى

هل هناك أي احتمالات أخرى؟ كان الاعتقاد السائد فيما مضى أن الين الياباني هو الوريث الشرعي للدولار، لكنه يبدو الآن أشبه بخاسر حزين شاحب الوجه. ففي سبعينات وثمانينات القرن الماضي، عندما بدأ الاقتصاد الياباني المتسارع النمو مؤهلا حتما لمنزلة القوة الكبرى، تسارع الاستخدام الدولي للين بقوة، خاصة في أسواق السندات العالمية. إلا أن انفجارا «الاقتصاد الوهمي» لليابان فجأة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي أوقف المسار الصاعد للعملة. واليوم، وبعد أعوام من الركود الداخلي، يبدو الين وهو يواجه تآكلا تدريجيا في مركزه في السوق، ولا يختلف في ذلك عن الانهيار الطويل للإسترليني في عهد سابق.

ومع انهيار الين، هل من الممكن أن يصعد اليوان الصيني؟ من المؤكد أن يكون هناك إقبال كبير على الينميني (نقود الشعب) وهو واحد من أكبر اقتصادات العالم. ورغم ذلك، لا يزال الاستخدام الدولي لليوان متخلفا رغم جهود بيجين الأخيرة لزيادة جاذبية العملة. فهناك عقبات تحبط القبول أشد حدة من أي شيء يعوق اليورو أو الين، ربما في ذلك درع كاملة من الضوابط الرأسمالية، ونظام مالي شديد التخلف. ربما يمكن التغلب على هذه المعوقات في الوقت المناسب- ولكن ذلك لن يتم في أي وقت قريب.

طرح التجارب السابقة بعضاً من الدروس الحادة بشأن تكلفة المنافسة بلا ضابط ولا رابط بين الدول. وتوفر لدى الحكومات إحساس أفضل كثيراً بشأن أين تكمن مصلحتها الذاتية المستنيرة. وعلى النقيض من ذلك، يؤكد المتشائمون المتطلبات الضرورية للمستديمة للسيادة الوطنية، التي تفرض على الحكومات، بإصدار، أن تعلق المصالح الضيقة على ما قد يرى أنه الصالح العام، خاصة في أوقات الأزمات. ورغم دروس الماضي، يميل التعاون النقدي إلى أن يكون عرضياً في أحسن أحواله، وفي أسوأها لا يساوي قيمة الورق الذي تكتب عليه البيانات الختامية. وسوف يقرر الزمن ما إذا كان المتفائلون على حق أو المتشائمون. ■

بنجامين كوهين: أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي في كاليفورنيا، مقاطعة سانتا باربارا.

المراجع:

Chinn, Menzie, and Jeffrey Frankel, 2008, "Why the Euro Will Rival the Dollar," *International Finance*, Vol. 11, No. 1 (Spring), pp. 49-73.

Helleiner, Eric, and Jonathan Kirshner, eds., 2009, *The Future of the Dollar* (Ithaca, New York: Cornell University Press).

Mundell, Robert, 1993, "EMU and the International Monetary System: A Transatlantic Perspective," *Austrian National Bank Working Paper 13* (Vienna).

الواقع قد يثبت حقا أنه يشكل تحسناً للوضع. ويرى كثيرون أن أكبر تهديد للاستقرار النقدي على المدى البعيد يوجد في العجزات الضخمة في حساب المعاملات الجارية للولايات المتحدة. وباعتبارها المورد لأكثر عملة في العالم شعبية تجد الولايات المتحدة نفسها في مركز المحتكر الذي بلغ مرتبة الرضا عن ذاته وهو يسيء استخدام «ميزته الباهظة». لكنه بمجرد تآكل سيادة الدولار بسبب العملات الصاعدة التي تتحداه، فإن الولايات المتحدة، كما يذهب الرأي، سوف تضطر إلى كبح جماح شهيتها للمدخرات الأجنبية، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر أزمات قد تحدث مستقبلاً. بيد أن الكثير يتوقف على نوع العلاقات التي تنمو بين قادة النظام. ذلك أن آخر مرة اضطر العالم فيها إلى أن يتعايش مع نظام مجزأ للعملة، خلال الفترة الواقعة بين الحربين، كانت النتيجة تدعو للكآبة - وهذا أقل ما يقال عنها. وكان الافتقار إلى التعاون بين البريطانيين - بجنههم المفروض والولايات المتحدة التي كانت تنتهج بوعي ذاتي منها اتجاهها أستراليا، هو السبب الحاسم في الكوارث المالية التي أعقب انهيار الأسواق المالية في ١٩٢٩. هل لنا أن نتوقع شيئاً أفضل هذه المرة؟

يركز المتفائلون على مدى تغير الظروف منذ سنوات الفترة الواقعة بين الحربين. فعلى النقيض من السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، نشأ عدد كبير من المنظمات والمحافل متعددة الأطراف لإضفاء الصبغة المؤسسية على الممارسات التعاونية، بدءاً من صندوق النقد الدولي إلى مجموعة العشرين. وقد

## إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

### أعرق المراكز المعتمدة من الأمم المتحدة في الشرق الأوسط

#### أحدث الإصدارات :



الفتنة الكبرى الجديدة  
محمد الأنور



المرأة من السياسة إلى الرئاسة  
محمد عبد المجيد الفقى



إيران: جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟  
د. محمد السعيد عبد المؤمن - محمد عباس ناجي  
د. مدحت أحمد حماد - د. مصطفى اللباد  
د. وحيد عبد المجيد

#### وعلى وشك الصدور :

- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ٢٠١٠: التنمية وتغير المناخ
- مجلس الأمن الدولي: فشل مزمّن وإصلاح ممكن - أحمد سيد محمد
- المتوسط ٢٠٠٩: الكتاب السنوي الأول لدول البحر المتوسط
- زيارة جديدة لسوق العمل المصرية (منتدى البحوث الاقتصادية)

للاطلاع على أحدث الإصدارات، تفضلوا بزيارتنا في جناح الأهرام بمعرض القاهرة الدولي للكتاب.



بريد إلكتروني: actp@ahram.org.eg

فاكس : ٢٥٧٨٦٠٨٢

تليفون : ٢٧٧٠٢٤٤٥